توجه أوروبي لمنع سيارات البنزين والديزل

الأربعاء 26 يوليو 2017 11:07 م

تواجه صناعتا النفط والسيارات التقليدية مأزقاً سيؤثر عليهما سلباً، خلال السنوات القليلة المقبلة، يتمثل في التوجه الأوروبي المتصاعد لحظر بيع السيارات الجديدة التي تعمل بالبنزين والسولار مستقبلاً.

وقال وزير البيئة البريطاني، مايكل جوف، اليوم الأربعاء، وفقاً لوكالة "رويترز"، إن بريطانيا ستحظر بيع السيارات الجديدة التي تعمل بالبنزين والديزل اعتباراً من عام 2040 في إطار خطة لمنعها تماماً بعد ذلك بعشرة أعوام.

وأضاف جوف في حديث لراديو هيئة الإذاعة البريطانية "نؤكد اليوم أن هذا يعني أنه لن تكون هناك أي سيارة جديدة تعمل بالبنزين أو الديزل بحلول عام 2040".

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، أصدرت الحكومة الفرنسية إعلاناً مماثلاً، بينما قالت بعض المدن الألمانية مثل شتوتغارت وميونيخ إنها تدرس حظر بعض السيارات التي تعمل بالديزل.

ومن المرجح أن تسرع هذه الخطوات تراجع استخدام سيارات الديزل في ثاني أكبر سوق أوروبية، حيث تُتهم هذه السيارات بالمسؤولية عن تلوث الهواء.

تغييرات مستقبلية

من جهتها ترى وكالة "بلومبرغ" في تقرير لها نشرته، اليوم، أن الخطة الأوروبية لمواجهة تلوث المناخ سوف ترسل إشارة قوية إلى شركات صناعة السيارات في أوروبا حول أنواع المركبات التي ينبغي أن تنتج على مدى ربع قرن المقبل.

ونقلت الوكالة عن وكالة موديز لخدمات الاستثمار قولها "إن الصناعة تعمل بشكل كامل على تطوير تكنولوجيات جديدة صديقة للبيئة".

وتقول شركات السيارات، إنها على استعداد لنقلة نوعية. وقال المتحدث باسم بي أم دبليو، غراهام بيغز، في مقابلة هاتفية مع بلومبرغ: "إننا نعمل على إنتاج سيارات تعتمد بشكل كامل على الكهرباء".

ومن المتوقع أن تشهد سوق السيارات في أوروبا تغييرات غير مسبوقة خلال العقدين القادمين، مدفوعاً بالترشيد كسياسة حكومية.

وتتوقع وكالة بلومبرغ، أن انخفاض تكاليف البطاريات سيجعل سعر السيارات الكهربائية من دون انبعاثات معقولاً أو قريباً من السيارات التقليدية التي تعتمد على محركات الاحتراق الداخلي وذلك خلال السنوات العشر المقبلة.

ونقلت الوكالة عن الاستير لويس، الأستاذ في المركز الوطني لعلوم الغلاف الجوي قوله "إن معدل التحسن في تكنولوجيا البطاريات الكهربائية على مدى السنوات العشر الماضية، سيؤدي بحلول عام 2040 إلى اختفاء محركات الاحتراق الصغيرة في السيارات الخاصة دون تدخل حكومي".

ووفقاً لمؤسسة وود ماكينزي لاستشارات الطاقة فإن التحول إلى السيارات الكهربائية سينعكس على محطات الغاز التي ستفسح الطريق لوحدات الشحن المنزلي، كما ستغلق محطات تموين السيارات بمعدل 100 محطة كل عام في بريطانيا.

وقال آلان جيلدر، نائب الرئيس الأول لشركة "وود ماكنزي" للبحوث التكريرية والكيميائية لوكالة بلومبرغ إنه "إذا تمكن مصنعو السيارات من تحقيق ذلك - التحول للطاقة الكهربائية -، فإن الطلب على النفط سينخفض بسرعة". وأضاف "أن هذا سيكون له تأثير كبير على قطاع التكرير وأسواق النفط".

وأكدت الوكالة، أن هذا التحول سيكون بحاجة إلى "بنية تحتية جديدة، مثل محطات شحن السيارات الكهربائية، قبل أن يتم المنع الكامل لسيارات الديزل والبنزين من السير في الطرق